شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الحكومة والصحافة

هذه حكاية ما كنت سأستعيدها في ذهني لو لم أقف في يومين متتاليين على تصريحات ومواقف للمتحدث باسم الحكومة علي الدباغ الذي هو عضو في الحكومة لأن منصبه في مرتبة وزير. ولا بد قبل كل شيء التذكير بأن القاعدة الذهبية تقضي بأن المثل يُضرب ولا يُقاس عليه، وقد حفل القرآن مثلاً بأمثلة وحكايات ضُربت للاعتبار بها وليس للقياس عليها.

ومما يروى من حكايات بغداد في زمنها الجميل أن أحد قوادي منطقة العاصمة كان يركب سيارة أجرة نفرات (سيرفيس) في شارع الرشيد متوجها إلى قاعدة عمله في ساحة الميدان، وكاد سائق السيارة أن يتوقف عند سيدتين أشارتا له بذلك إلا أن القواد طلب إلى السائق عدم التوقف مؤكداً انه سيدفع له عوضاً كاملاً.

لم يتوقف السائق لكنه لم يصبر على تصرف الرجل الذي كان يجلس إلى جواره ولا يعرف من يكون. سأل السائق بعد أن اجتاز المكان الذي توقفت فيه السيدتان: لماذا لم تدعني أتوقف؟ ولماذا تحملت الأجرة عنهما؟ ردّ الرجل (القواد) في الحال: شوف هذولة من أشراف بغداد وأنا قواد وإذا رآهما أحد ممن يعرفونني معي في السيارة فقد تذهب به الظنون مذهباً يسيء إلى سمعة السيدتين بسببي.

منذ يومين قرأت تصريحا للسيد الدباغ يتبرأ فيه ويبرئ رئيس الوزراء نوري المالكي مما أثار الكثير من اللغط في الوسط الإعلامي وخارجه بشأن الاحتفالات الباذخة غير المبررة بمناسبة يوم الصحافة العراقية.

الوسط الإعلامي الذي يعرف بالتفاصيل المملة العلاقة الوثيقة بين السيد الدباغ ورؤسائه مع المسؤولين عن نقابة الصحفيين، ضحك علنا وليس في سره من تصريحات السيد الدباغ التبرؤية، فالجميع يعرف أن الاحتفالات التي أثارت الحفائظ تمت بمعرفة ودراية وتشجيع ودعم وتعضيد وتأييد وإعجاب من السيد الدباغ ورؤسائه، والجميع يعرف أن زواج مصلحة ومنفعة من الطراز الأول قائم بين رئاسة الحكومة والمسؤولين عن نقابة الصحفيين.

أمس قرأت أن السيد الدباغ رعى رسمياً المؤتمر التأسيسي لمنظمة ((صحفيات بلا حدود)) التي شكلتها مجموعة من الزميلات أظن انه كان من الأفضل لمشروعهن أن ينأى بنفسه عن الحكومة ومسؤوليها، من اجل سمعة المنظمة.

الناشطات اللائي بادرن تأسيس المنظمة أعلنّ أنهن يريدنها أن تكون معنية بحقوق الصحافيات العراقيات و((نبض الشعب وعين الحقيقة بلا قيود)) وفي سبيل ((تعزيز حرية الصحافة وحرية التعبير وبتقديم الدعم القانوني والمساعدة للصحفيات والكاتبات والشاعرات والإعلاميات والمثقفات والناشطات والسعي نحو حق الوصول للمعلومة دون قيد وتعزيز مكانة المرأة الصحفية في العراق، والعمل على تقديم كافة التسهيلات للصحفيات، وتأمين بيئة آمنة للصحفيات)).

هذه أهداف نبيلة، لكن تحقيقها لن يكون في ظل وتحت رعاية حكومة شغلها الشاغل تقييد حرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم، بدلالة قانون حقوق الصحفيين الصادر في العام الماضي وقانون جرائم المعلوماتية وقانون حرية التعبير والتنظيم المقدمين من الحكومة إلى البرلمان هذه الأيام، وهما من أسوأ ما يمكن أن يتصوره المرء في مجال حرية الرأي والتعبير.

ما يتعين أن يعرفه السيد الدباغ أن أفضل شيء تقدمه الحكومة لنا هو أن تنأى بنفسها عن ميدان شغلنا نحن الصحفيين والإعلاميين، فهو ميدان لا بد أن يظل مستقلا تماماً.

التحالف يطرح ورقة الإصلاح قريباً وعلاوي يقلل من أهميتها

تحرك برلماني لإقرار العفو العام واختيار أعضاء مفوضية الانتخابات

مجلس النواب... ارشيف

□ بغداد/غسان عادل

يطرح التحالف الوطني خلال الأيام القليلة المقبلة أمام الأطراف المشاركة في الحكومة ورقته الإصلاحية عبر إرسال وفد الى إقليم كردستان والاتصال بالقائمة العراقية. وأكد النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد السلام المالكي أن تحالفه حريص على بحث الورقة الإصلاحية مع بقية الكتل الأخرى، وقال لـ "المدى" " سيذهب وفد إلى إقليم كردستان لخوض مباحثات مع الرئيس بارزاني والتحالف الكردستاني، وسنفتح على القائمة العراقية، وسنشرع بهذا الأمر الأسبوع المقبل".

وأشارت عضو التحالف الكردستاني النائب أشواق الجاف الى أن التحالف الوطني سيرسل وفده إلى الإقليم بعد أن يطرح ورقته الإصلاحية أمام الرئيس جلال طالباني بعد عودته من رحلته العلاجية خارج العراق، وقالت لـ "المدى ":" ينتظر التحالف الوطني عودة الرئيس طالباني ليطرح أمامه الورقة الإصلاحية، ثم يرسل وفده إلى أربيل لخوض مباحثات مع الكرد والقائمة العراقية".

وحول استعداد القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي لبحث ورقة التحالف الوطني استبعد النائب نبيل حربو قبولها من قبل أطراف اجتماعات أربيل والنجف وقال لـ المدى: " قدمت ورقة إصلاحات سياسية من قبل المجتمعين في أربيل والنجف، ورفضها التحالف الوطني، وورقته إذا كان يقصد من ورائها إجراء إصلاح على مستوى العراق من وجهة النظر الحكومية فلا اعتقد أنها ستكون مقبولة من الأطراف الأخرى ".

وفيما أعلن التحالف استعداده لإدراج مطالب الأطراف المشاركة في الحكومة ضمن ورقته الإصلاحية، وبحثها في اجتماع موسع، لتجاوز الأزمة السياسية، قلل زعيم ائتلاف القائمة العراقية اياد علاوي من أهمية ورقة الإصلاح، ووصفها بأنها مجرد شائعات تدور بين الحين والآخر لغرض كسب الوقت، وقال في تصريح صحفي " نحن لم نقدم ورقة إصلاح، والأوراق المعتمدة في هذا الشأن كانت الاولى اقرها مجلس النواب السابق، قبل المصادقة على الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، والثانية اتفاق أربيل، ولهذا لا يوجد اي شيء جديد بخصوص ما يعلنه البعض حول إجراء الإصلاحات". معربا عن اعتقاده باستمرار الأزمة السياسية لحين حلول موعد إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في العام ٢٠١٤، موضحاً: " لم يبق وقت طويل لإجراء الانتخابات التشريعية المقبلة، ونعتقد أن ما يطرح الان من قبل التحالف الوطني حول وثيقة الإصلاح لا يمكن تطبيقه لسبب بسيط هو انسحاب مقتدى الصدر من الإصلاح على الرغم من كونه جزءا من التحالف"، مؤكدا صعوبة تحقيق الإصلاح في المرحلة الحالية: "مسألة الإصلاح أصبحت متعذرة، ومجرد شائعات تدور بين الحين والآخر، علما أننا اتفقنا على أن يكون تطبيق الإصلاح بتنفيذ ما اقره مجلس النواب السابق او اتفاقية أربيل بجميع بنودها".

وكان التحالف الوطني أعلن تشكيل لجنة تتولى مهمة الإصلاح والتحرك على الأطراف المشاركة في الحكومة لقبول بنودها تمهيدا لعقد اجتماع موسع لتجاوز الأزمة السياسية، استجابة لدعوة بهذا الشأن طرحها الرئيس العراقي جلال طالباني.

واتهم عضو تحالف الوسط المنضوي ضمن القائمة العراقية النائب مطشر السامرائي، ائتلاف دولة القانون بممارسة الترهيب ضد معارضيه من المطالبين بسحب الثقة او استجوابه من قبل البرلمان وقال لـ "المدى":" قدم دولة القانون إغراءات لبعض الكتل ذات المواقف الداعمة للمالكي، وتعامل بأسلوب الترهيب والتلويح بالتهديد مع المطالبين بسحب الثقة او استجوابه من قبل البرلمان ومثل هذه المواقف لا تخفى على القاصي والداني في ظل عملية سياسية بائسة في العراق".

وفي ظل فشل التوصل الى حلول للأزمة السياسية والمطالبة بسحب الثقة عن رئيس الحكومة عبر استجوابه من قبل البرلمان، لوح دولة القانون بخيارات وصفها النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل بأنها تعبر عن تجاهل مقصود لحل الأزمة وقال لـ "المدى ":"لجأ دولة القانون إلى التلويح باجراء انتخابات مبكرة، وحل البرلمان، واقالة رئيسه اسامة النجيفي وتشكيل حكومة اغلبية سياسية، وهذه المواقف جاءت لتعطيل خيار الاستجواب ".

وفيما اعلنت كتل نيابية رفضها خيار استجواب المالكي واستعدادها للمشاركة في حكومة اغلبية سياسية أشاد النائب عن دولة القانون عباس البياتي بتلك المواقف ووصفها بأنها تنطلق من الشعور بالمسؤولية الوطنية:" الكتل الداعمة للمالكي لا تريد المجازفة بمستقبل البلد، ودفعه للمجهول، فتحملت المسؤولية الوطنية بناء على قناعاتها، ولم تتأثر بترهيب او ترغيب، ولسنا في نظام شمولي حتى نهدد الآخرين ".

وفي شأن آخر قررت رئاسة مجلس النواب العراقي تشكيل لجنة مصغرة، تأخذ على عاتقها مهمة تسوية الخلاف بين الكتل النيابية حول مشروع قانون العفو العام، تمهيدا لإقراره، حسبما ذكر لـ "المدى" مقرر المجلس النائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي:"" قررت هيئة الرئاسة تشكيل لجنة من ثلاثة نواب يمثلون الكتل النيابية لتضع مقترحات لتسوية الخلاف حول المواد موضع الخلاف، ثم تخضع للتصويت" مضيفا أن اللجنة ضمت "النائب عن القائمة العراقية حيدر الملا ومن كتلة الأحرار عبد الأمير الكناني ومن ائتلاف دولة القانون عادل المالكي لتحديد المواد الخلافية تمهيدا لإقرار القانون نظرا لأهميته".

وقدمت كتلة الأحرار الممثلة للتيار الصدري مشروع قانون العفو العام، وأثناء خضوعه للقراءة الأولى برزت خلافات على معظم مواده، فقررت الحكومة سحبه لإجراء بعض التعديلات، ثم إعادته الى مجلس النواب.

ويتمحور الخلاف حول مشروع القانون بشمول بعض المعتقلين دون غيرهم بالعفو العام، وللجنة حقوق الإنسان ملاحظات على القانون أوضحها عضو اللجنة عن كتلة المواطن النائب علي شبر "ارتكب بعض المعتقلين جرائم قتل وهؤلاء لا يمكن شمولهم بالعفو أما الآخرون ممن ارتكبوا أخطاء غير متعمدة وحاربوا الاحتلال فلا بد من شمولهم بالعفو لأنهم غير متورطين بالدم العراقي".

وورد قانون العفو العام ضمن بنود اتفاق أربيل، مع ضرورة تعديل تشريع اقر في البرلمان السابق يتعلق بتنفيذ إجراءات المساءلة والعدالة كجزء من متطلبات تحقيق مشروع المصالحة الوطنية وتوسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية.

وقررت لجنة اختيار أعضاء المفوضية المستقلة للانتخابات قبول ٣٠ مرشحا من بين ٧١٠٠ متقدم ليشكلوا المفوضية الجديدة بتسعة أعضاء.

وطبقا لمصادر برلمانية فإنها رجحت قرب اختيار المفوضين التسعة:"بعد الحصول على موافقات هيئة المساءلة والعدالة، وصحة صدور شهادات المرشحين من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي".

وتضم اللجنة نوابا يمثلون جميع الكتل النيابية ويتولى رئاستها النائب عن دولة القانون القيادي في حزب الدعوة الإسلامية علي العلاق، وأعلنت انها ستختار مرشحين مستقلين.

من جانبه، استبعد النائب عن القائمة العراقية عدنان الجنابي اختيار مرشحين مستقلين، مشيرا إلى وجود ٦ أشخاص من بين الثلاثين مرشحا ينتمون لأحزاب:" من الصعوبة في زمن اعتماد المحاصصة حصول قناعة باختيار مرشحين مستقلين، وبين الثلاثين ٦ أشخاص ينتمون لأحزاب متنفذة في الحكومة"، معربا عن اعتقاده بان هذا التوجه ينعكس سلبا على أداء المفوضية الجديدة:" لأنها ستضم مفوضين مرتبطين بأحزاب، الأمر الذي يعطي مؤشرا بان الانتخابات المقبلة المحلية والتشريعية ستواجه مشاكل كثيرة بفعل فرض النفوذ السياسي على الأداء".

ومن المؤمل ان تطرح اللجنة أسماء المرشحين أمام رئاسة مجلس النواب لإدراجها ضمن الجلسات المقبلة، وسط توقعات بصعوبة تحقيق اتفاق على التصويت.

الحركة البريطانية المعارضة للحرب لن تدع بلير ينسى العراق

□ ترجمة/ عبد الخالق علي

يتجاهل توني بلير رأي الشعب البريطاني به، فالكثير من البريطانيين يعتقدون بوجوب محاكمته في لاهاي وعدم عودته إلى السياسة، ذلك لأنه لم يندم على سياساته المدمرة ولم يعتذر عن أي عمل قام به.

مرت خمس سنوات على مغادرة بلير مقر الحكومة في داوننغ ستريت وما زالت محاولته في العودة إلى الحياة السياسية تبين مدى جهله الإساءة التي لحقت بمستقبله المهني ومستوى المعارضة التي لا تزال تواجهه. كان ولا يزال يخطط لسلسلة من المناسبات في سبيل جمع المال من اجل تسهيل عودته إلى النعيم. المناسبة الأخيرة في ملعب الارسنال شمال لندن ستواجه احتجاجات نظمها "تجمّع أوقفوا الحرب" حول دوره في حرب العراق. يبدو أن صديقه القديم وشريكه في الجريمة، الستير كامبل، سيتواجد هناك.

لقد عزم بلير أن يتبع جورج بوش في الحرب دون اعتبار لوجود دليل على حتميتها أو عواقبها. لقد لفق بلير بمساعدة كامبل ورئيس شعبة الاستخبارات ١٦ جون سكارلت ملفا يزعم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل مما يسبب تهديدا مباشرا لبريطانيا. كانت تلك كذبة. لقد رفض أن يقدم مشورة متوازنة ويثبت شرعية الحرب لحكومته أو للبرلمان او للرأي العام، وبدلا من ذلك أصر على أنها شرعية وهي حقيقة اختلف فيها الكثير من الحقوقيين الدوليين. تجاهل بلير الرأي العام الذي كان في أغلبيته ضد الحرب، وتجاهل التظاهرات السلمية الأكبر حجما في تاريخ بريطانيا. لقد خدع ورشى العديد من اعضاء البرلمان من اجل التصويت لصالح الحرب في آذار ٢٠٠٣ ضد رغبات ناخبيهم. كل ما تكهن به بلير بشأن الحرب تحول الى أوهام، فلم تكن هناك أسلحة دمار شامل بل كانت هناك معارضة واسعة للاجتياح بالإضافة الى التسبب بمعاناة العراق وشعبه من خلال مقتل مئات الآلاف منهم ولجوء اربعة ملايين الى خارج البلاد. في الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٥ خسر حزب العمال مليون صوت بسبب معارضة الحرب.

يمتلك بلير حاليا ثروة تقدر بخمسين مليون باون، ويعتبر نجم في إلقاء المحاضرات عن الولايات المتحدة، ويريد اليوم إعادة ترميم سمعته في بريطانيا. لكنه لا يستطيع الهرب من الحرب، فالملايين التي خرجت في مسيرات لن تغفر له ما فعله. الكثير منهم يريد رؤيته يحاكم في لاهاي وان لا يتنعم بأي عمل او بمنصب سياسي مرة أخرى.

الاحتجاجات المنظمة تطالب بمحاسبة بلير عن الماضي وعن المستقبل ايضا. فخلال دوره كمبعوث للسلام في الشرق الأوسط، يدعم بلير المحافظين الجدد والصقور في أميركا دعما لإسرائيل بالإضافة الى دعمه للحرب على إيران وسوريا.

لقد تسبب بلير بسلسلة من الاهانات لكنه يبرر سلوكه بأنه يعتقد أن إجراءاته كانت صائبة. من المؤكد ان من واجب البريطانيين الاحتجاج ضد شخص تسبب في الكثير من الدمار والأضرار مع إصراره على الاستمرار في ذلك ويحاول إعادة تأهيل نفسه من اجل شن المزيد من الحروب.

توني بلير

■ عن: الغارديان البريطانية

التغيير: ليس لنا موقف محدد من تحديد ولايات الرئاسات الثلاث

بغداد/ المدى

أعلنت كتلة التغيير الكردية في مجلس النواب، أمس الجمعة، أن لا موقف محدداً لديها الآن من مقترح التيار الصدري بتحديد ولاية الرئاسات الثلاث، لكنها قالت في الوقت نفسه إن نظام الحكم المعمول به في البلد لا يسمح بتحديد ولاية رئيس الحكومة.

محمد توفيق

وقال المتحدث باسم كتلة التغيير النائب محمد توفيق لوكالة (آكانيوز) إن "الكتلة لم تحدد بعد موقفها حيال مقترح التيار الصدري بتحديد ولاية الرئاسات الثلاث".وأضاف توفيق وهو عضو في لجنة العلاقات الخارجية النيابية أن "الدعوة إلى تحديد الولايات الثلاث لا يمكن أن تطبق في العراق لأن نظامه برلماني"، مبينا أن "منصب رئيس الجمهورية هو فقط الذي يمكن تحديده بعدد الولايات في النظام البرلماني".

ويعتبر ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الحكومة نوري المالكي مطالبة بعض الكتل السياسية بتشريع قانون لتحديد ولاية الرئاسات الثلاث بدورتين، استهدافا للمالكي بعد فشل مشروع الاستجواب وسحب الثقة.

وتؤيد القائمة العراقية مطالب التيار الصدري بتحديد ولاية رئيس الوزراء وتوافقه الرأي بشأن مبررات تشريع قانون لتحديد ولاية الرئاسات.

وكانت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري أعلنت أول من أمس الخميس عن تقديمها مقترح قانون موقع من ١٠٠ نائب يتضمن تحديد ولاية الرئاسات الثلاث الجمهورية والوزراء والنواب لدورتين فقط.

ويأتي تقديم مقترح القانون بعد اقل من عشرة أيام على دعوة أطلقها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لمجلس النواب للتصويت على قانون يحدد ولايات الرئاسات الثلاث بدورتين لتجنب ما وصفه بـ"الدكتاتوريات".

وتنص المادة ٧٢ من الدستور العراقي على أن تحدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات، وتجوز إعادة انتخابه لولاية ثانية فقط، فيما يشير الدستور أيضا إلى أنه يُشترط في رئيس مجلس الوزراء ما يشترط في رئيس الجمهورية، إلا أن الدستور لم يحدد عدد ولايات رئيس الوزراء.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون